جامعة خميس مليانة
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم العلوم الاجتماعية

السنة الأولى جذع مشترك

محاضرات مادة: مدخل إلى الإقتصاد **أ. عمران**

المحاضرة 01

المحور الأول: موضوع وأسس الإقتصاد

1. **مدخل: ماهو الإقتصاد ؟**
2. **مفاهيم هامة في علم الإقتصاد**
3. **أهم المدارس و النظريات في الفكر الإقتصادي**

1. مدخل: ماهو الإقتصاد ؟

أصل الكلمة من اللغة اليونانية القديمة " واكونوميا " الذي يتألف من " واكوس "، بيت، و " نوموس "، إدارة، تسيير. علم الاقتصاد هو فن إدارة المنزل بشكل صحيح، وإدارة ممتلكات الشخص ثم بشكل عام البلد. الاقتصاد هو أحد العلوم الإجتماعية يدرس إنتاج وتوزيع واستهلاك ثروة المجتمع. المبدأ العام وراء علم الاقتصاد، خاصة مع الموارد المحدودة أو النادرة ، وهي المردودية ، و تعني استهلاك الحد الأدنى من الموارد لتحقيق أقصى قدر من الأرباح.

في معناها الحالي، تشير هذه الكلمة إلى معنيين مختلفين: أولاً، جميع الأنشطة مجمعة التي تندرج غالبا تحت هذا المصطلح ؛ ثانيًا ، العلم المعروف حاليا لدراسة هذه الأنشطة. الأنشطة الاقتصادية، هي تقليديا، الأنشطة المتعلقة بالاستهلاك والتبادل والإنتاج أو الادخار والاستثمار. يمكن ملاحظة أن النشاط البشري له طبيعة اقتصادية عندما تكون هناك معركة ضد الندرة. للإنسان العديد من الاحتياجات - وهي عرضة للزيادة إلى أجل غير مسمى تقريبًا - والطبيعة توفر له موارد محدودة فقط ؛ لذلك يجب عليه العمل والإنتاج ، مما يعني اتخاذ الخيارات وتنظيم العمل والإنتاج اجتماعيًا ، وجعل منتجات نشاطه أكثر تكاملاً وإرضاءً من خلال التبادل.

إن هدف المختصين في الإقتصاد هو إنتاج مبادئ توجه الحكومات والفاعلين الإقتصاديين من مؤسسات إنتاج وبنوك وغيرها في اتخاذ السياسات والخطط والقرارات الأفضل والأنجع من أجل التقدم الإقتصادي وحل المشاكل الإقتصادية.

2. مفاهيم هامة في علم الإقتصاد:

الاقتصاد السياسي: تم إنشاء التعبير في بداية القرن السابع عشر واستخدم في الأصل وفقًا لتشارلز جيد لوصف "دراسة الإنتاج الاقتصادي والعرض والطلب للسلع والخدمات وعلاقاتهم مع القوانين والعادات؛ الحكومة ، وتوزيع الثروات، وثروات الأمم بما في ذلك الميزانية ". هذا المصطلح الاقتصاد السياسي يقود إلى مسألتين مترابطتين: النهج الاقتصادي (كيف ننتج المزيد؟) والنهج السياسي (كيفية التوزيع الأفضل ؟) (1).

السياسة الاقتصادية: تعرف السياسة الاقتصادية بأنها مجموعة الوسائل التي تنفذها الدولة لتحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها من أجل تحسين الوضع الاقتصادي العام للبلاد. عدة أسباب قد تبرر تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ، بما في ذلك الحاجة إلى الحفاظ على التماسك الاجتماعي أو توازن السوق أو الممارسة الحرة للمنافسة.

محاضرات مادة: مدخل إلى الإقتصاد أ. عمران

الاقتصاد: يمكن تعريفه حسب التحليل الاقتصادي. هذا الأخير يأخذ في الاعتبار حقيقة أن البشر لديهم احتياجات غير محدودة. ومع ذلك، فإن الموارد محدودة وبالتالي فهي نادرة. على سبيل المثال، الوقت والمال ليسا موارد غير محدودة، فهي قابلة للزوال. وهذا يولد التزام الاختيار في تخصيص الموارد وتسييرها، وبالتالي اختيار الاحتياجات التي سنلبيها، أي يجب تحديد أولويات للحاجيات التي يجب تلبيتها حسب الموارد المتاحة. الهدف من علم الاقتصاد هو حل مشكلة ندرة الموارد. بشكل عام، أي نظرية اقتصادية تستخدم المفاهيم الأساسية التي تحدد و تشير إلى: المقومات الاقتصادية، الأفعال الاقتصادية و الفاعلون الاقتصاديون.

المقومات الاقتصادية: وهي مكونات الثروة المادية ووسائل تكوينها وتداولها: بضاعة، سلع، عمل، عملات، أوراق مالية، معلومات.

البضائع وخدمات: السلع هي المصنوعات اليدوية التي تشكل الثروة و/أو تسمح بخلقها. أي شيء اقتصادي يمكن الاستيلاء عليه، أي إذا كان هناك حق ملكية خاصة على ذلك الشيء، فهو سلعة. يسمح هذا الحق لحامله بمنع أي استخدام آخر لهذا الشيء أو المكون. هذا الحق على الشيء لا يمكن نزعه إلا بإرادة المالك. عمليا، غالبًا ما يستخدم المفهوم: "السلع والخدمات". لكن مفهوم الخدمة في الواقع لا واسع جدا ومتشعب،ويغطي موضوعات اقتصادية غير متجانسة للغاية. يمكن أن يتحصل الزبون على عدة خدمات في خدمة واحدة في الميدان السياحي تُباع معًا: مجموعة بسيطة من الخدمات إلخ، هي أشكال ... النقل ،التجارة،الطب، التنظيف. وجبة في مطعم ،تذكرة طائرة، إقامة في فندق وهي رحلة سياحية : أخرى من الخدمات.

الموارد الطبيعية: كل بضاعة تأتي من الموارد الطبيعية التي توفر الموارد والطاقة. بما أن الأرض شيء ذو أبعاد محدودة ، فإن جميع الموارد الطبيعية بطريقة أو بأخرى "قابلة للاستنفاد". أي مادة تنتج تحط من الطاقة التي تستخدمها وتنتج نفايات.

العملات: تشير كلمة العملة إلى جميع وسائل الدفع المتاحة للوكلاء الاقتصاديين. إنها سلعة اقتصادية ، لأن لها منفعة ويجب أن ينتجها (لا توجد في الطبيعة) بواسطة عامل اقتصادي معين. وهو أيضًا أحد الأصول التي تسمح لحاملها بالحصول على سلعة أو خدمة.

القوى العاملة: إن قوة العمل، وهي مجموعة الملكات المادية والذهنية المتاحة للإنسان والتي يستخدمها عند إنتاج سلع مادية ، مهما كان شكل المجتمع ، هي عنصر إنتاج لا غنى عنه. في مجتمع الأفراد الأحرار قانونًا، "قوة العمل" (المصطلح من ماركس) ملكية خاصة لا يمكن سلبها: كل شخص هو في الواقع المالك الوحيد لقوة عمله، وهذا لم يكن متاحا للعمال العبيد أو في النظام الإقطاعي.

المعلومات: هذا المفهوم كان غائبا عن النماذج و النظريات الاقتصادية الأولى، فإن مفهوم المعلومات موجود في كل مكان في النماذج المعاصرة. المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار في علم الاقتصاد هي تلك التي يحتاجها الفاعلون للقيام بأعمال اقتصادية: إنتاج أو شراء أو بيع أو ادخار أو تمويل.

الأفعال الاقتصادية: الإنتاج والتبادل والاستهلاك والادخار، والتي بواسطتها تنشأ المقومات الاقتصادية وتداولها أو بالعكس إتلافها و اندثارها.

الفاعلون الاقتصاديون: قد يكونون أفراد أوجماعات، يؤدون أعمالًا اقتصادية من خلال التعامل بالمكونات الاقتصادية. يتسم الفاعلون بسلوكهم تجاه المكونات الاقتصادية. (3).

3. أهم المدارس و النظريات في الفكر الإقتصادي

أ- الاقتصاد كعلم للثروة: المدرسة الكلاسيكية (آدم سميث ، جان باتيست ساي).

الثراء هو الهدف الأساسي للفرد والمجتمع. لهذا السبب يُعرَّف علم الاقتصاد على أنه علم الثروة ، بنفس الطريقة التي يوجد بها علم الضوء والكواكب. آدم سميث في عمله "بحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم" المنشور عام (1776). "الاقتصاد السياسي يهدف إلى إثراء كل من الشعب والملك". إن أصل الثروة هو التقدم في تقسيم العمل، وتراكم رأس المال ، والتجارة بين الأمم.

بالنسبة إلى جان باتيست ساي (1767-1832) في عمله "معاهدة الاقتصاد السياسي" المنشور في (1803) "الاقتصاد السياسي يوضح كيف تتشكل الثروة التي تلبي احتياجات المجتمعات ، وتوزيعها واستهلاكها". (في تلك الفترة من الفكر الإقتصادي، مصطلح الاقتصاد السياسي هو الإقتصاد)

ماهي الثروة ؟

-في بدايات الفكر الإقتصادي، الثروة تعني فقط الثروة المادية؛

-مع تطور الفكر الإقتصادي، أصبح المفهوم يراعي الخدمات ؛

-هناك تعريف يعاكس الفكرة السائدة عن الثروة وهي أن الثروة هي أي شيء يلبي حاجة (له منفعة).

ب- المدرسة الكلاسيكية الجديدة : الاقتصاد هو علم تبادل السلع والأسعار

من رواد هذه النظرية: والراس؛ مانجن؛ جوفنس.

بالنسبة لهذه النظرية، إن أي سلعة أو خدمة ليس لها قيمة في حد ذاتها، لها قيمة فقط إذا كانت تلبي حاجة، إذا كان لها استخدام. ومع ذلك ، فإن المشكلة التي تنشأ هي كيفية التحقق من هذه المنفعة وبالتالي كيفية قياس قيمة هذه السلع؟

أما بالنسبة للإقتصاديين الكلاسيكيين الجدد (ستانلي جيفونز، كارل مينجر، ليون والراس): إن هدف علم الاقتصاد هو دراسة أسس التبادل السوقي. ليس للسلعة قيمة في حد ذاتها إلا إذا كانت تلبي حاجة. وبذلك يصبح علم الاقتصاد علم الأسعار، وكل ما يترجم إلى سعر يكون اقتصاديًا.

ج- علم الاقتصاد كعلم الخيارات الفعالة: النظرية الليبرالية في القرن العشرين (روبنس)

عرّف ليونيل روبينز علم الاقتصاد على أنه العلم الذي يدرس السلوك البشري على أنه العلاقة بين الغايات النادرة ووسائل الاستخدام البديل. ليونيل روبنز: مقال عن طبيعة وأهمية العلوم الاقتصادية (1947) "العلم الذي يدرس السلوك البشري كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة مع الاستخدامات البديلة".

لم يعد الاقتصاد مقصوراً على أنشطة الإنتاج والتبادل فقط. بالنسبة ل: بيكر Becker، الإقتصاد لا يقتصر فقط على دراسة الإنتاج و التبادل بل يشمل أيظا مجال العائلات، التسيير، القانون، الظرائب...الخ.

د- الفكر الاشتراكي أو الاقتصاد في سياق تاريخ علاقات الإنتاج (ك. ماركس ، ف.إنجلز).

بالنسبة للألماني كارل ماركس، الاقتصاد هو العلم الذي يدرس علاقات الإنتاج الاجتماعية. على أساس المادية التاريخية، يدرس ماركس مفهوم قيمة العمل التي بموجبها تستمد القيمة أصلها الموضوعي من مقدار العمل المطلوب للحصول على سلعة ما. ترتبط أفكار ك.ماركس بتمثيل الاقتصاد من حيث الطبقات الاجتماعية المتناقضة، والتأكيد على قيمة العمل، ورؤية متشائمة لمستقبل النظام الرأسمالي. لا يمكن أن تلعب دورا تنظيميا و هناك الصراع الطبقي.

---

(1) Mohammed ABDELLAOUI, Introduction à l'économie, Département des Sciences Economiques et de gestion, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales, Université Si Mohamed Ben Abdellah,
Année universitaire 2010-2011, 61 p.

جامعة خميس مليانة
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم العلوم الاجتماعية

السنة الأولى جذع مشترك

محاضرات مادة: مدخل إلى الإقتصاد **أ. عمران**

المحاضرة 02

المحورالثاني: نشأة و مبادئ النظام الإشتراكي

1 - الفكر الإشتراكي
2 - مراحل تطور الفكر الإشتراكي
3 - التنظيم الاقتصادي للنظام الاشتراكي: تطبيق الإشتراكية في الإتحاد السوفياتي السابق

1 -الفكر الإشتراكي

تميز النصف الأول من القرن التاسع عشر بازدهار الرأسمالية الصناعية في بعض البلدان الأوروبية من خلال التقدم في الآلات و تطوير العمل المأجور. تم هذا التطور مع انتصار السياسة الاقتصادية القائمة على الليبرالية، التي كان لآدم سميث الأثر الكبير فيها وهو الذي كان يرى أن رفاهية الفرد تؤدي إلى رفاهية الجميع.

كان لهذا التطور في النظام الليبرالي نتيجتان متناقض: إشباع أفضل للاحتياجات، ولكن أيضًا الأزمات الدورية لفرط الإنتاج التي هي أحد أسباب البطالة وتطور التفاوت بين الطبقات. مؤلفون مثل سيسموندي، مالتوس وماركس حاولوا شرح أسباب أزمة النظام الرأسمالي. حتى لو اختلفت تفسيراتهم ، في النهاية ، يتضح من كتاباتهم أن عدم كفاية الطلب الكلي يبدو أنه السبب الرئيسي لـأزمة النظام الرأسمالي. يلاحظ هؤلاء المؤلفون بالإجماع وجود أزمات لكنهم لم يستطيعوا إثبات سبب ظاهرة عدم كفاية الطلب الكلي.

هذه الأزمات الدورية أدت إلى تفاقم وضع الطبقة العاملة البائسة، وهو الوضع الناتج عن ظروف العمل الصعبة المفروضة على هذه الطبقة. الآثار الرئيسية لهذه الأزمات تظهر من خلال البطالة الدورية أو المزمنة. إن الوضعية الإجتماعية في أوروبا في ذلك الوقت كانت تدل على أن الفقر يزداد سوءًا بسبب نقص الحماية الاجتماعية التي أصبحت ضرورية بسبب تطور القوى العاملة المأجورة، حيث أن عددها كان يزداد أكثر فأكثر وعدم الاستقرار في حالة الموظفين، حيث أن ظروف العمل التي تكفل حقوق العمال الإجتماعية و المهنية لم تكن موجودة كما هو متداول حاليا. في الواقع ، العامل الذي هو في عاطل عن العمل أو لا يعمل بسبب المرض يبقى بدون مصادر في ظل النظام الرأسمالي.

إن الوعي بهذه الاضطرابات الناجمة عن التصنيع ، يثير ردود فعل قوية ، ولاسيما لدى الإقتصاديين والمفكرين بشكل عام، وبالتالي تطوير الفكر الاقتصادي الجديد: الاشتراكية ، التي تأسست في الأساس

على ثلاثة مبادئ: الحرية، والمساواة، والعدالة، التي يعتبرها المؤلفون كشرط للعقل والأخلاق. لكن يتحدث بعض المفكرون أيضًا ضد الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وضد الدولة ونظامها السياسي.

2 - مراحل تطور الفكر الإشتراكي

يمكن القول أن هناك ثلاث مراحل ميزت تطور الفكر الإشتراكي:

1 - الشيوعية البدائية

إن الأفكار الأولى للإشتراكية قديمة مثل ماجاء به "توماس مور" : (1478-1535) الذي نشر مؤلف "يوتوبيا" (1516) حيث كان يطالب بتطوير الإنسانية و إلى تطهير المسيحية من ناحية، و من ناحية أخرى لإصلاحات اجتماعية.

أما مسلييير MESLIER : 1654- 1729، كان كاهن قرية. عند وفاته، وجد بحوزته مؤلفا موجهًا لزملائه في الكنيسة بعنوان: وصيتي، وكان يتضمن انتقادات لاذعة و قوية ضد رجال الدين والنبلاء وكل النظام الاجتماعي القائم، حيث كتب: "الشر الرئيسي هو عدم المساواة في توزيع الثروة. مصدر هذا الشر هوالملكية الخاصة. من أجل إلغاء هذا التفاوت، يجب على الفقراء أن يتحدوا من أجل الإطاحة بـالظالمين .وإقامة نظام جديد: فيدرالية المجتمعات التي يعمل فيها جميع الأعضاء ويستمتعون بثمرة عملهم".

بعد مرور أكثر من قرن، يلاحظ أن هذه هي نفس المصطلحات التي استخدمها مؤسسو الاشتراكية "العلمية فيما بعد.

2 - الاشتراكية التي توصف بأنها "طوباوية " UTOPIQUE "

وصفت الاشتراكية بأنها "طوباوية"، والتي هي في الأساس رد فعل ضد الظلم الاجتماعي. تبني الاشتراكية الطوباوية تحليلها للمجتمع على أساس متطلبات الأخلاق. إنه مرتبط بقيم مثل العقل ، وحب الحرية ، والمساواة ، والشعور بالعدالة ، والتي يمكن تطويرها من خلال التعليم.
بالنسبة لهؤلاء المفكرين، فإن تقنيات الإنتاج الجديدة، بعيدًا عن كونها ضارة، يجب أن تجعل من الممكن تحسين حياة السكان. انطلاقا من هذه المبادئ، التي تبدو شرعية، تنبثق طريقة لفهم الواقع الاجتماعي ووسائل معينة لتغييره، والتي تختلف باختلاف المؤلفين.

3 - الاشتراكية التي تسمى "العلمية"

يعرف كارل ماركس في الأدبيات الموجودة على أنه أكبر منظر لما يسمى الإشتراكية العلمية. كان ماركس يعمل على إعطاء قاعدة فكرية عقلانية تبرر لبروز الإشتراكية وانهيار الرأسمالية.
انطلاقا من بحث قام به حول المؤلفات المنشورة ولا سيما فيما يخص النظام الليبرالي، أنتج ماركس حوصلة عامة قدم فيها فيها أفكارا يعتقد أنها تسمح له بالإعلان عن ظهور مجتمع جديد من دون طبقات. لكنه مع ذلك يؤكد أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه بدون عمل أو تحرك الطبقة العاملة.

محاضرات مادة: مدخل إلى الإقتصاد أ. عمران

الأساس الأيديولوجي للشيوعي: الماركسية

تستعير شيوعية القرن العشرين أيديولوجيتها من مفاهيم ماركس وأتباعه الأرثوذكس. إن ما يميز الأفكار الماركسية عن معظم المؤلفين الأوائل للشيوعية هو أنها تؤسس ضرورة الشيوعية ليس على مثال أخلاقي أو على مطلب عقلاني ، بل على تحليل للحركة الحقيقية للمجتمع الرأسمالي، وبالخصوص على التناقضات الداخلية ستؤدي إلى تدميرها. علاوة على ذلك ، من أجل تغيير المجتمع وتحرير الإنسان من اغترابته ، أي لتأسيس الشيوعية ، يدعو ماركس إلى الصراع الطبقي ، الذي يؤدي بالضرورة إلى دكتاتورية البروليتاريا. بالنسبة له ، تشكل هذه الديكتاتورية ضروري للإنتقال إلى إلغاء جميع الطبقات، وهي خطوة ينبغي أن تؤدي إلى مجتمع لا طبقي: وهي الشيوعية.

من الظروري و المفيد أن نسأل أنفسنا كجامعيين ما إذا كان لنظام دكتاتوري، كما كان يعتقد ماركس، يمكنه أن يؤدي إلى مجتمع بدون طبقات. هل هناك مثال عن بلد في العالم عرف تجربة على هذه الطريقة؟

يبدو أن ماركس يتخيل ، من خلال مفهوم دكتاتورية البروليتاريا ، أنه يمكن للمرء أن يقمع الحرية الفردية حتى يصل إلى الحرية الجماعية. نلاحظ أن هذه الفكرة هي أحد أسباب القطيعة بين ماركس وبرودون. وبالفعل ، فقد حذره الأخير من "الدوغماتية السلطوية" و "الرومانسية الثورية" و "روح الإقصاء" التي "تضر "بالقضية الاشتراكية.

3 - التنظيم الاقتصادي للنظام الاشتراكي: تطبيق الإشتراكية في الإتحاد السوفياتي السابق

تعتمد استراتيجية النمو الاقتصادي في روسيا على نظرية ماركس الموسعة لإعادة الإنتاج ، والتي طورها لينين وطبقها على شروط الاشتراكية. إنها مسألة معرفة كيفية إطلاق جزء من المنتج الذي سيسمح بتحقيق الاستثمارات الإضافية ، وهي عنصر أساسي في التطور الاقتصادي.
نحن نعلم أن ماركس وخلفائه يميزون مرحلة الانتقال (الاشتراكية) عن النتيجة، ممثلة بالشيوعية المتفوقة أو المثالية. إنها مسألة معرفة كيفية تطبيق القوانين الاقتصادية في هاتين المرحلتين المختلفتين.

في المرحلة العليا من الشيوعية (المرحلة الأخيرة) حيث لم يعد هناك أي تمييز طبقي ، نظرًا لأن وسائل الإنتاج اجتماعية، وأن نظام الأجور يختفي ولم يعد هناك تبادل اقتصادي، فلم تعد هناك حاجة لشرح تعويض العمال أو قياس المنتج. وهكذا يفسح قانون القيمة وقانون التوزيع، أي توزيع الثروة، المجال لقانون الشيوعية الكاملة:" من كل حسب قدراته، لكل حسب احتياجاته " (لكن هذا النظام ليس سوى نسج من الخيال) .

من ناحية أخرى ، في مرحلة التحول ، فإن المجتمع الذي خرج للتو من المجتمع الرأسمالي ، كما يقول ماركس ، يحمل ندوب أو آثار النظام القديم من جميع النواحي، اقتصاديًا وأخلاقيًا وفكريًا حيث تبقى القوانين الاقتصادية للمجتمع (المأجور) سائدة حتى ظهور المرحلة العليا من الشيوعية ، باستثناء أن وسائل الإنتاج لم تعد خاصة.

تحقيق الربح في نظام التخطيط المركزي

نعلم أنه في هذا النظام يتكون الإنتاج من قطاعين إنتاجيين متميزين: قطاع المعدات أو المنتجات الاستثمارية وقطاع المنتجات الاستهلاكية. في هذا النظام، يتم تصنيف المنتجات إما على أنها موجهة للإستهلاك أو كسلع إنتاج الأسر المعيشية ، أصحاب الدخل ، لديهم فقط إمكانية الوصول إلى المنتجات من قطاع الاستهلاك ، على الرغم من أنهم يتلقون نظيرًا نقديًا من كلا القطاعين ، في حين أن الشركات لديها فقط إمكانية الوصول إلى المنتجات من قطاع الاستثمار. أي المعدات والمنتجات الوسيطة. يتشكل الدخل

القومي من خلال مكافآت العاملين في كلا القطاعين. يعمل هذا التعويض على تحقيق الدخل وقياس القيمة النقدية للمنتج.

لذلك إذا أنفق العاملون في كلا القطاعين كل دخلهم، فإنهم يشترون جميع منتجات قطاع الإستهلاك. وبهذه الطريقة، تحقق الشركات في هذا القطاع ربحًا نقديًا يساوي مكافآت العاملين في قطاع السلع الإنتاجية، وبإنفاق هذا الربح، فإنها تشتري جميع سلع الإنتاج. في الواقع، فإن الربح النقدي المحقق بهذه الطريقة يمثل القيمة النقدية لمنتجات قطاع الاستثمار بمعنى آخر، في النظام ذي التخطيط المركزي، ليس السوق هو الذي يقرر تقسيم المنتج بين الاستهلاك والاستثمار، أي بين الأجور والربح الحقيقي، ولكن المخطط هو الذي يوزع المنتج بين السلع الاستهلاكية وسلع الإنتاج.

المشكلة في النظام المخطط مركزيًا هي من الصعب معرفة ما إذا كانت هناك عناصر تشير إلى القطاع أو الشركة التي تشجع الاستثمار، أو التوقف عن الاستثمار.

Elie Sadigh. Les causes économiques de l’échec du système ”socialiste”. [Rapport de recherche] Laboratoire d’analyse et de techniques économiques (LATEC). 1994, 47 p., ref. bib. : 1 p. 1/4. hal-01527248.

جامعة خميس مليانة
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم العلوم الاجتماعية

السنة الأولى جذع مشترك

محاضرات مادة: مدخل إلى الإقتصاد **أ. عمران**

المحاضرة 03

المحورالثاني: مبادئ النظام الرأسمالي

1 - ماهي الرأسمالية ؟

2 - الأنماط المتعددة للرأسمالية

3 - نقد جون كينز للرأسمالية

1 - ماهي الرأسمالية ؟

غالبًا ما يُنظر إلى الرأسمالية على أنها نظام اقتصادي حيث يمتلك المتعاملون الخواص ويتحكمون في الممتلكات و وسائل الإنتاج وفقا لمصالحهم، كما أن قانون العرض و الطلب يحدد الأسعار بحرية في الأسواق. كما يُنظر إلى الرأسمالية على أنها أفضل طريقة للمجتمع. إن جوهر الرأسمالية هو السعي وراء الربح. آدم سميث، فيلسوف القرن الثامن عشر وأب الاقتصاد الحديث ، يقول: "إنه ليس إحسان الجزار ، صانع الجبن أو من الخباز أننا ننتظر عشاءنا بل بالأحرى من الرعاية التي يأخذونها في السعي وراء مصلحتهم ". في سياق التبادل الطوعي بين البائع والمستهلك ، يسعى الطرفان كل لمصلحته ، ولكن لا يمكن الحصول عليها من دون النظر إلى رغبات الآخر، أي السعي إلى تحقيقها . هذه هي الأنانية العقلانية التي يمكن أن تؤدي إلى الازدهار الاقتصادي.

في الاقتصاد الرأسمالي، رأس المال الثابت (المصانع ، المناجم ، السكك الحديدية ، وما إلى ذلك) يمكن أن يمتلكه الفاعلون ويسيطرون عليه في القطاع الخاص، يتم شراء العمالة مقابل الأجور ، وتذهب مكاسب رأس المال لأصحاب القطاع الخاص. إذا كانت الرأسمالية تشكل اليوم بشكل أو بآخر أساس جميع الاقتصادات العالم تقريبًا، فهي لم تكن إلا إحدى الطريقتين الرئيسيتين المنظمة للإقتصاد في القرن الماضي. الطريقة الأخرى كانت الاشتراكية، وهو نظام حيث الدولة تسيطر على سائل الإنتاج وحيث تسعى المؤسسات العامة إلى تعظيم، ليس الأرباح بل الصالح الاجتماعي.

أركان الرأسمالية

تقوم الرأسمالية على الركائز التالية:

- الملكية الخاصة التي تسمح للأفراد بالتملك الملموس (الأرض، المنازل) وغير الملموسة (الأسهم أو منتجات مالية أخرى)؛

- المصلحة الشخصية التي تدفع الأفراد للتصرف وفق منفعتهم الخاصة، غير حساسة للضغوط الاجتماعية والسياسية. هؤلاء الأفراد غير المنسقين مع ذلك ينتهي بهم الأمر بإفادة المجتمع وكأنهم يسترشدون بيد غير مرئية كما يقول آدم سميث ذلك في ثروة الأمم (1776) ؛

- المنافسة، والتي من خلال ترك الشركات حرة في الدخول ومغادرة السوق، وتعظيم الرخاء الاجتماعي، وهذا يعني الرخاء المشترك للمنتجين والمستهلكين؛

- آلية السوق التي تحدد الأسعار بطريقة لامركزية من خلال التفاعلات بين المشترين والبائعين: ثم تحدد الأسعار تخصيص الموارد، بشكل طبيعي من أجل تحقيق أكبر قدر من الرضا، ليس فقط من أجل السلع والخدمات، ولكن أيضًا للأجور؛

- حرية الاختيار من حيث الاستهلاك والإنتاج والاستثمار: يمكن للزبون غير الراضي شراء منتجات أخرى، المستثمر يمكنه أن يستثمر أمواله في مشروع أكثر ربحا، وعامل ترك وظيفته من أجل وظيفة أخرى بأجر أفضل، كل حر في اختياراته و قراراته؛

- الدور المحدود للسلطات العامة التي يجب أن تحمي حقوق المواطنين والحفاظ على ظروف ملائمة للنشاط الإقتصادي، و تعزيز الأداء السليم للأسواق.

اعتمادا على درجة قوة هذه الركائز، يمكن استخراج أشكال مختلفة للرأسمالية الموجودة في بلدان العالم. في اقتصادات السوق ، تنظيم السوق ضئيل أو غير موجود. في الاقتصادات المختلطة ، يلعب السوق دورًا رئيسيًا ، لكن السلطات العامة تنظمه أكثر من أجل تصحيحه (التلوث ، الازدحام ، الخ) ، لتعزيز الرفاه الاجتماعي ، أو لأسباب أخرى مثل الدفاع أو السلامة العامة. نلاحظ حاليا على مستوى العالم أن الرأسمالية المختلطة هي النموذج السائد.

2 - الأنماط المتعددة للرأسمالية

يصنف الاقتصاديون الرأسمالية إلى عدة مجموعات باستخدام معايير مختلفة. لذلك يمكن تقسيم الرأسمالية إلى نوعين حسب طريقة تنظيم الإنتاج:

اقتصادات السوق الحرة: السوق التنافسية هي المسيطرة ويكون الإنتاج لا مركزيًا بشكل أساسي، كما في رأسمالية السوق في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة.

اقتصادات السوق المنسقة: وفيها يتبادل المتعاملون المعلومات الخاصة عبر مؤسسات مستقلة عن السوق ، مثل النقابات والمجموعات المهنية ، مثل ألمانيا واليابان.

في الآونة الأخيرة ، حدد الاقتصاديون أربعة أنواع من الرأسمالية حسب الدور الذي تلعبه ريادة الأعمال (ما يعرف بخلق الشركات من طرف القطاع الخاص) كمحرك للابتكار والسياق المؤسسي، ولا سيما تدخل الدولة من أجل تنظيم السوق، حيث يتم تقديم أفكار جديدة لتحفيز النمو الاقتصادي.

النظام الرأسمالي الموجه: تختار الدولة القطاعات التي يجب تطويرها. بدافع الرغبة في تعزيز النمو في البداية، فإن هذا النوع من الرأسمالية ينطوي على عدة مخاطر: الاستثمار الزائد، سوء اختيار القطاعات، وخطر الفساد و صعوبة في إيقاف المساعدة عندما لم تعد مناسبة.

الرأسمالية الأوليغارشية: تتجه نحو حماية وإثراء أقلية صغيرة جدًا. النمو الاقتصادي ليس هدفا مركزيا، وأوجه عدم المساواة عديدة و الفساد حاضر جدا في البلدان التي يحدث فيها.

الرأسمالية التجارية الكبيرة: تستغل حجم الاقتصادات. من المهم الإنتاج بالجملة وهو حال البلدان الآسيوية مثل الصين.

الرأسمالية المرتكزة على ريادة الأعمال: تولد ابتكارات عظيمة مثل مجالات السيارات والهواتف وأجهزة الكمبيوتر، والتي عادة ما تكون مصممة من طرف أفراد أو شركات شابة، أي صغيرة الحجم، لكن الأمر يتطلب الشركات الكبيرة للإنتاج الشامل وتسويق منتجات جديدة: لهذا السبب يبدو الحل الأفضل أن يكون النهج الإقتصادي مزيجًا من رأسمالية الأعمال الكبيرة و ريادة الأعمال الرأسمالية. هذا ما يميز الولايات المتحدة أكثر من أي دولة أخرى.

3 - نقد جون كينز للرأسمالية

خلال أزمة الثلاثينيات ، كانت الاقتصادات الرأسمالية الكبرى تعاني من البطالة على نطاق واسع. في كتابه " النظرية العامة للشغل، الفائدة والعملة" المنشور في عام 1936 ، كان يرى الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز أن الرأسمالية تكافح من أجل التعافي بعد تراجع الاستثمارات لأن الاقتصاد الرأسمالي لا يستطيع أن يظل في حالة توازن إلى أجل غير مسمى مع ارتفاع معدلات البطالة و نموعند مستوى الصفر. لقد طعن كينز في فكرة أنه يمكن لاقتصادات السوق أن تعمل بشكل جيد بمفردها دون تدخل الدولة لتحفيز الطلب الكلي و مكافحة ارتفاع معدلات البطالة والانكماش مثل تلك التي حدثت في ثلاثينيات القرن الماضي، واقترح أن السلطات العامة، أي الحكومات، يجب أن تفعل ذلك التدخل (بخفض الضرائب وزيادة إنفاق الأموال العامة) لإخراج الاقتصاد من الركود. كان الهدف هو تخفيف تقلبات الاقتصاد و مساعدة الرأسمالية على التغلب على الأزمة. كينز لم يكن يهدف إلى استبدال اقتصاد السوق بشيء آخر؛ بل أكد فقط أن هناك حاجة لتدخل السلطة العمومية من وقت لآخر.

إن القوى التي تساهم بشكل عام في نجاح الرأسمالية يمكن أن تتسبب أيضًا في سقوطها. في الواقع، اقتصاديات السوق يمكن أن تزدهر فقط عندما تضع الدول القواعد التي تحكمها، على سبيل المثال القوانين التي تضمن حقوق الملكية وتدعمها من خلال إنشاء البنية التحتية المناسبة ، مثل الطرق والطرق السريعة التي تسمح بحركة البضائع والأشخاص. في نفس الوقت، السلطات العامة قد تتأثر مع ذلك من قبل المصالح الخاصة المنظمة الذين يحاولون استغلال القوانين لحماية موقعهم الاقتصادي على حساب المصلحة العامة. بالفعل، يمكن للصناعيين الخواص مثلا، أن ينتظموا في جمعية تمثلهم ويشكلوا بذلك

جماعة ضغط على الحكومة. على سبيل المثال يكون ذلك بقمع حرية السوق لصالحهم، بالرغم من أن السوق الحر هو الذي سمح لهم بالنجاح.

بالنسبة إلى زراجان و زنقالآس (2003) ، يجب على المجتمع "إنقاذ الرأسمالية "، أي اتخاذ تدابير لحماية اقتصاد السوق من المصالح الخاصة القوية التي تريد منع استمرار الرأسمالية بشكل صحيح. لهذه الأسباب، ملكية وسائل الإنتاج يجب ألا تكون شديدة التركيز لدى فئة قليلة وذلك لضمان المنافسة.

إن التجارة الحرة والضغوط القوية الناجمة عن التنافسية على الشركات هي ميزة أساسية للنظام الرأسمالي، هذا سيساعد أيضًا على تقييد هيمنة الشركات الكبرى على الإقتصاد. يجب أن يرى الرأي العام مزايا النشاط الحر و آليات السوق، كما يجب على الرأي العام أن يعارض التدخلات من قبل الدولة لحماية الأقوياء على حساب المصلحة الاقتصادية العامة.

إن النمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية تفوق إلى حد كبير على الأنظمة الاقتصادية الأخرى، ولاسيما على الإشتراكية، ولكن الفوارق الإجتماعية تظل واحدة من أكثر سماتها إثارة للجدل. بهذا الخصوص، هنالك سؤال يفرض نفسه، هل تقود ديناميكية تراكم رأس المال الخاص إلى تركيز أكبر للثروة لدى فئة معينة، أم بالعكس، قوى النمو والمنافسة والتقدم التقني تعمل كثقل موازن للحد من عدم المساواة؟

درس الاقتصاديون محددات عدم المساواة بطرق مختلفة. أحدث دراسة تحلل مجموعة كبيرة من البيانات تعود إلى القرن الثامن عشر لإبراز الأنماط الاقتصادية الرئيسية والاجتماعية. تستنتج الدراسة أنه في البلدان المعاصرة التي يسود فيها اقتصاد السوق، يتجاوز العائد على رأس المال غالبًا النمو الإجمالي. مع تطور الرأسمالية ، إذا استمر هذا الفارق، فإن الثروة التي يملكها أصحاب رأس المال ستنمو بشكل أسرع بكثير من أنواع الدخل الأخرى (الرواتب على سبيل المثال) ، وسيكون الفرق النهائي كبيرًا جدًا. إن هذه الدراسة لديها العديد من المعجبين و المنتقدين، إلا أنها ساهمت في إثراء النقاش حول توزيع الثروة و عززت اعتقاد الكثيرين بأنه يجب أن يتم توجيه الاقتصاد الرأسمالي في الاتجاه الصحيح بواسطة سياسات الحكومة وعامة المواطنين حتى تستمر اليد الخفية لآدم سميث في العمل من أجل فائدة المجتمع.

Sarwat Jahan et Ahmed Saber Mahmud, 2015, Qu’est-ce que le capitalisme? L’ABC DE L’ÉCONOMIE, Finances & Développement, FMI, pp. 44-45.

Rajan, Raghuram, and Luigi Zingales, 2003, Saving Capitalism from the Capitalists: Unleashing the Power of Financial Markets to Create Wealth and Spread Opportunity (New York: Crown Publishing Group).